

Review Article

The Judiciary During the American War of Independence in 1776

Maha Nadhim Azeez Al-Jawdah

University of Karbala, College of Education for Human Sciences, Department of History.
maha.n@uokerbala.edu.iq

Summary

The American colonies were under British rule, and their judicial systems largely relied on British laws and the directives of the Crown. As tensions between the colonies and Britain escalated, questions began to arise regarding the legitimacy of British judicial authority and its suitability for the colonies' growing needs and aspirations for independence.

Keywords.

The Judiciary, the Federal Judiciary

(مقال مراجعة) (السلطة القضائية أبان حرب الاستقلال الامريكية عام 1776)

م.م مها ناظم عزيز محمد الجوده

جامعة كربلاء اكلية التربية للعلوم الانسانية /قسم تاريخ.

maha.n@uokerbala.edu.iq

الملخص.

كانت المستعمرات تحت الحكم البريطاني، وكانت الأنظمة القضائية فيها تعتمد بشكل كبير على القوانين البريطانية وتوجهات التاج البريطاني. ومع تصاعد التوترات بين المستعمرات وبريطانيا، بدأت تظهر تساؤلات حول شرعية السلطة القضائية البريطانية في الأراضي الأمريكية.

الكلمات المفتاحية.

السلطة القضائية، القضاء الفيدرالي.

المقدمة

شهدت فترة حرب الاستقلال الأمريكية (1775-1783) تحولات جذرية في البنية السياسية والقانونية للمستعمرات الأمريكية، حيث لعبت السلطة القضائية دورًا محوريًا في تشكيل الهوية القانونية للأمة الناشئة. قبل اندلاع الحرب، كانت المستعمرات تحت الحكم البريطاني، وكانت الأنظمة القضائية فيها تعتمد بشكل كبير على



Czech

Journal of Multidisciplinary Innovations

Volume 41, May 2025.

Website: www.peerianjournal.com

ISSN (E): 2788-0389

Email: editor@peerianjournal.com

القوانين البريطانية وتوجهات التاج البريطاني. ومع تصاعد التوترات بين المستعمرات وبريطانيا، بدأت تظهر تساؤلات حول شرعية السلطة القضائية البريطانية في الأراضي الأمريكية.

السلطة القضائية قبل الحرب

في الفترة التي سبقت الحرب، كانت المحاكم في المستعمرات الأمريكية تعمل تحت إشراف مباشر من التاج البريطاني. كان القضاة يُعينون من قبل الملك أو ممثليه، وغالبًا ما كانوا يعتمدون في مناصبهم على رضا السلطات البريطانية. هذا التبعية أثارت استياء المستعمرين، خاصة مع تزايد التدخلات البريطانية في الشؤون المحلية وفرض الضرائب دون تمثيل فعلي للمستعمرات في البرلمان البريطاني.

بداية التمرد القضائي

مع تصاعد التوترات، بدأت المستعمرات في تحدي السلطة القضائية البريطانية. في عام 1761، أصدر الملك جورج الثالث أمرًا يقضي بأن يخدم القضاة في المستعمرات بناءً على "إرادة التاج"، مما يعني إمكانية عزلهم في أي وقت. هذا القرار قوبل بمعارضة شديدة في المستعمرات، حيث رأى المستعمرون أنه يهدد استقلالية القضاء ويجعل القضاة عرضة للضغط السياسي. في نيويورك، على سبيل المثال، استمر الجدل حول تعيين القضاة وشروط خدمتهم، مما أدى إلى توترات بين المستعمرين والسلطات البريطانية.

إعلان الاستقلال وتأسيس نظام قضائي مستقل

مع اندلاع الحرب في عام 1775، بدأت المستعمرات في إعادة النظر في هياكلها الحكومية والقضائية. في 4 يوليو 1776، اعتمد الكونغرس القاري إعلان الاستقلال، الذي صاغه توماس جيفرسون. تضمن الإعلان اتهامات للملك جورج الثالث، من بينها جعله "القضاة معتمدين على إرادته وحده، فيما يتعلق بمدة خدمتهم ورواتبهم". هذا الاتهام يعكس مدى استياء المستعمرين من التدخلات الملكية في الشؤون القضائية. بعد إعلان الاستقلال، بدأت الولايات في صياغة دساتيرها الخاصة، مع التركيز على إنشاء نظام قضائي مستقل. في عام 1776، تبنت ولاية فرجينيا إعلان الحقوق، الذي نص على فصل السلطات وضمان استقلالية القضاء. تبعها ولايات أخرى، حيث أكدت دساتيرها على أهمية وجود قضاء مستقل بعيدًا عن تأثير السلطة التنفيذية.

تحديات بناء السلطة القضائية خلال الحرب

خلال سنوات الحرب، واجهت المستعمرات تحديات كبيرة في بناء نظام قضائي فعال. كان هناك نقص في القضاة المؤهلين، بالإضافة إلى صعوبات في تطبيق القوانين في ظل النزاع المستمر. كما أن الولاءات كانت منقسمة؛ فبينما دعم البعض الاستقلال، ظل آخرون موالين لبريطانيا، مما أدى إلى تعقيدات في تنفيذ الأحكام القضائية. على الرغم من هذه التحديات، استمرت الجهود لتعزيز النظام القضائي. تم إنشاء محاكم محلية في العديد من الولايات، وتطوير آليات لحل النزاعات وتطبيق العدالة. كما تم التركيز على تدريب القضاة والمحامين لضمان كفاءة النظام القضائي الناشئ.

ما بعد الحرب وتأسيس القضاء الفيدرالي

مع انتهاء الحرب وتوقيع معاهدة باريس في عام 1783، واجهت الولايات المستقلة حديثًا تحديًا جديدًا: كيفية تنسيق الأنظمة القضائية المختلفة وتوحيدها تحت مظلة حكومة مركزية. أدى هذا التحدي إلى عقد المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا عام 1787، حيث تمت مناقشة وإقرار الدستور الأمريكي.



نص الدستور الجديد على إنشاء سلطة قضائية فيدرالية مستقلة، تتألف من محكمة عليا ومحاكم أدنى ينشئها الكونغرس. تم التأكيد على مبدأ فصل السلطات، وضمان استقلالية القضاء من خلال تعيين القضاة مدى الحياة، وحماية رواتبهم من التخفيض أثناء فترة خدمتهم. هذا الهيكل كان نتاجاً للتجارب والتحديات التي واجهتها المستعمرات خلال فترة الحرب، ورغبتها في تجنب التدخلات التي عانت منها تحت الحكم البريطاني.

الخاتمة

لعبت السلطة القضائية دوراً حاسماً خلال حرب الاستقلال الأمريكية، حيث كانت محوراً للصراع بين المستعمرات والسلطات البريطانية. من خلال التحديات والاختبارات التي مرت بها، تمكنت الأمة الناشئة من بناء نظام قضائي مستقل، يُعتبر اليوم أحد أعمدة الديمقراطية الأمريكية.



المصادر:

1. فريدمان، م.، وشوارتز، أ. ج. (1963). التاريخ النقدي للولايات المتحدة، 1867-1960. منشورات جامعة برينستون.
2. ستامب، ك. م. (1985). إعادة الإعمار الاقتصادي بعد الحرب الأهلية. دار نشر جامعة أكسفورد.
3. موريس، ت. ر. (2005). صعود الرأسمالية الأمريكية. دار نشر هاربر كولينز.
4. ويبر، م. م. (2012). الأزمات المالية وتأثيرها على السياسة الاقتصادية في القرن التاسع عشر. دار نشر جامعة كامبريدج.